

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مؤتة

المؤتمر الدولي الثالث لكلية إدارة الأعمال

"اليقظة الإستراتيجية لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية في بيئة الأعمال المتجددة"

د. فريحة ليندة	د. خروف منير	الاسم الكامل للمشارك:
جامعة 08 ماي 1945 قالمة	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	المؤسسة:
أستاذ جامعي	أستاذ جامعي	الوظيفة:
أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	الرتبة العلمية:
جامعة 08 ماي 1945 قالمة	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	العنوان المهني:
0661793623	0661793623	الهاتف الشخصي:
youda36@yahoo.fr	somam23@yahoo.fr	البريد الإلكتروني:
المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة		محور المشاركة رقم (2) :
سياسات تحرير التجارة الدولية و آثاره ا على البيئة في الدول النامية - الاقتصاد الجزائري نموذجا-		عنوان المداخلة:

## سياسات تحرير التجارة الدولية و آثارها على البيئة في الدول النامية

### - الاقتصاد الجزائري نموذجا-

#### Liberalization of international trade policies and their impact on the environment in developing countries

#### - Algerian economy as model -

يبدو من الوهلة الأولى أن مقتضيات تحرير التجارة الدولية، لا بد وان تتعارض مع مستلزمات حماية البيئة في ظل بيئة اقتصادية تتعاضد فيها قوة السوق وشدة انفتاحه، وتتسارع فيها إزالة كل أنواع المنافسة المباشرة وغير المباشرة في الأسواق المحلية، فإذا كان تحرير التجارة يحقق مكاسب محتملة فإنه قد يتسبب في الكثير من الخسائر، ومنه فإن التحدي الحقيقي للنظام التجاري العالمي يكمن في إدارة عملية التحرير بطريقة تدعم الاستدامة البيئية، فكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية كلما كانت آثار التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية أكثر استدامة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على التأثيرات التي تحدثها الممارسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية على البيئة في الدول النامية بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن للجزائر إدارة عملية التحرير التجاري بطريقة تدعم الاستدامة البيئية؟

و لتأصيل الإشكالية المحورية من الضروري صياغة جملة من الفرضيات:

- لقد أجمعت المنظمات الاقتصادية الدولية على الدور الفعال لتحرير التجارة الدولية في التنمية؛
- سياسات تحرير التجارة الدولية تتعارض مع ضوابط و أهداف التنمية المستدامة؛
- لا يمكن للجزائر إدارة عملية التحرير التجاري بطريقة تدعم الاستدامة البيئية.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بتحرير التجارة الدولية و تقييم انعكاساتها المترتبة على البيئة خاصة بالنسبة للجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي المقارن لدراسة كرونولوجيا تحرير التجارة من GATT إلى OMC، و تداعياتها على الدول النامية.

و بهدف دراسة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1. ماهية سياسة تحرير التجارة الدولية في الجزائر؛
2. الانعكاسات المرتبطة بالتحرير التجاري الدولي على البيئة في الدول النامية؛
3. مقاربات سياسة تحرير التجارة الدولية: المقاربة المؤيدة، المقاربة المنتقدة،
4. تقييم مدى إمكانية الجزائر إدارة عملية التحرير التجاري بطريقة تدعم الاستدامة البيئية.

#### الكلمات المفتاحية:

التجارة الدولية، سياسات التحرير، البيئة، النمو الاقتصادي، الآثار المترتبة، الاقتصاد الجزائري.

**Abstract:**

At first glance it seems that the requirements of international trade liberalization, is imperative that the conflict with the environmental protection requirements in an economic environment in which the growing market strength and openness, and accelerating the removal of all kinds of direct and indirect competition in the local markets, if trade liberalization realize potential gains it may cause a lot of losses, and the real challenge for the global trading system lies in the management of the editing process in a manner supportive of environmental sustainability, the more there is a complimentary between environmental and trade policies whenever the effects of trade liberalization on economic development more sustainable.

This paper aims to shed light on the impact that related to international trade on the environment and economic practices in developing countries by focusing on the case of the Algerian economy.

The question that arises is: to what extent cans Algerian trade liberalization management process in a manner supportive of environmental sustainability?

For rooting the problematic axial it is necessary to stand at a number of assumptions:

- International economic organizations have unanimously agreed on the effective role of the liberalization of international trade in development;
- Liberalization of international trade policies inconsistent with the controls and sustainable development objectives;
- Algeria can not manage the process of trade liberalization in a manner supportive of environmental sustainability.

To answer the main question we decided to rely on descriptive analytical method through exposure to the concepts related to the liberalization of international trade and assess the implications of the private environment for Algeria, has also been relying on the comparative study of the chronology of trade liberalization of GATT historical approach to the OMC, and its implications for developing countries.

To study the problem at hand the research paper is divided into the following themes:

1. What mean the liberalization of international trade policy in Algeria;
2. Approaches to liberalization of international trade policy: pro approach, critical approach, cautious approach;
3. Reflections associated with international trade liberalization on the environment in developing countries;
4. Assess the possibility of Algeria manage trade liberalization process in a manner supportive of environmental sustainability.

**Key words:**

International trade, liberalization policies, the environment, economic growth, the implications, the Algerian economy.

## مقدمة:

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية ، إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينات شهدت دائرة الاهتمام تغيرا في الطبيعة والمدى ، إذ بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي والمؤشرات البيئية الدولية يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية، ومن ثم غدا التركيز يدور حول ظواهر جديدة مثل الاحتباس الحراري، التنوع البيولوجي، تآكل طبقة الأوزون... الخ، وفي إطار العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة، فإن الدول النامية ككل والجزائر بالخصوص تجد صعوبات كبيرة في إطار تبنيها سياسات بيئية تتلاءم مع الانفتاح التجاري الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على البيئة وتدعيم تنمية اقتصادية مستدامة .

## المحور الأول: ماهية سياسة تحرير التجارة الدولية في الجزائر

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ، ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على عملية الإنتاج، التوزيع، والمعاملات الخارجية، حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم ، حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتساعد معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإمضاء اتفاق الاستعداد والالتزام الأول 1989 ومن شروطه<sup>1</sup>:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا.
- تقليص العجز الميزاني.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.
- تحرير التجارة الخارجية.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

- توزيع المبادلات، مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.
- رفع قدرة الإنتاج الصناعي و الفلاحي كما وكيفا مؤهلاً لارتقاء في المنافسة.

وقد مرت عملية التحرير في الجزائر كما يلي<sup>2</sup>:

### • مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية :

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي ، الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة ، وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات ، إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات ، كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)، مما استدعى إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988 ، وبالرغم من تكريسه لاحتمار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير م ندمق في جوهر النظام القديم،<sup>3</sup> وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 88-201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر ، وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعد وأن تكن احتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل، كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير للتجارة الخارجية.

أما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 التي أدخلت بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي أقر إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين.<sup>4</sup>

ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي ، أهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتبار ه المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي.

### • مرحلة التحرير الجزئي:

تمت من 1990-1993 حيث اتسمت بصدر قانون النقد والقرض 90-10 وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة ، وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من ابريل 1991 ، وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد، وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال<sup>5</sup> إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحظورة بنص قانون، وقصد تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة بعملية تخفيض للدينار سنة 1991 كإجراء أساسي في اتفاق "ستاندباي" لسنة 1991، وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة 1987، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 9 دينار سنة 1990 إلى 18,5 دينار سنة 1991<sup>6</sup>، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع وأصدر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلقة بفتح وتسيير

الحسابات بالعملة الصعبة، 90-03 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر ، 90-04 المتعلقة باعتماد الوكلاء وتجار الجملة.<sup>7</sup>

واستمرت مراحل عملية التحرير ، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI وميزانية العملة الصعبة، وتعيضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور مرسوم 37/91 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية.

ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء ، إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة، وقد لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب التطبيقات العشوائية وغير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة، وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.

### • مرحلة التحرير التام:

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط FMI للانفتاح على العالم الخارجي ، لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمات رقم 94-13 بتاريخ 12 ابريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ، ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة ، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد وتبعا للتعليمات 94-13 اصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي<sup>8</sup>، وباعتبار اللجنة AD-HOC المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقاً، كانت نوعاً من أنواع التقييد التجارية فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيها منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفعاً<sup>9</sup>.

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

## المحور الثاني: مقاربات سياسة تحرير التجارة الدولية:

### المقاربة المؤيدة المنظور التجاري،

### المقاربة المنتقدة المنظور البيئي:

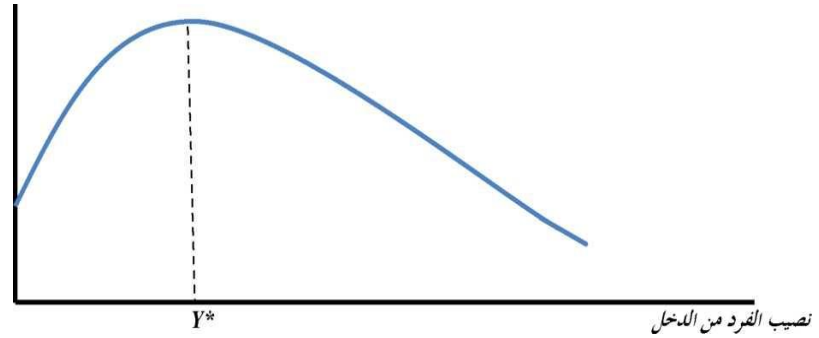
يتم التعامل مع آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة من منظورين أساسيين: الأول هو المنظور التجاري الذي يعكس الرؤية الليبرالية، أما المنظور الثاني فهو المنظور البيئي، وقبل التطرق لهذا الجدل الذي يدور حول تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، وفيما يلي نوضح كل اتجاه وما يستند إليه من مبررات لدعم موقفه اتجاه تأثيرات تحرير التجارة الدولية على البيئة.

### المقاربة المؤيدة المنظور التجاري :

يستمد هذا المنظور رؤيته من حجج تحرير التجارة الدولية التي قدمها آدم سميث ودافيد ريكاردو ، وغيرهم من الاقتصاديين المؤيدين لفكرة أن تحرير التجارة الدولية هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية ، حيث يرى أصحاب هذا المنظور أن تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة متغيران متوافقان بشكل متبادل و يدعم كل منهما للآخر، فتحريز التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق الأرباح وخلق الثروة التي تستخدم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الشعوب، وكذا المساهمة في تحسين البيئة والحفاظ عليها<sup>10</sup>، فتحريز التجارة الدولية كمنشأ اقتصادي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام وبالتالي الزيادة في متوسط الدخل الفردي كأحد مؤشرات النمو، كما يؤدي إلى خفض نسبة التلوث، ومنه سيؤثر ايجابيا على تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الأرباح الناتجة عن تحرير التحرير التجارة للحفاظ على البيئة والقضاء على التلوث.

وقد جاء البحث الذي قام به الاقتصاديان جان جروسمان وآلان كريجر - والذي تم إعداده في إطار الأعمال التحضيرية لإمضاء اتفاقية تحرير التبادل لشمال أمريكا، و عرض لأول مرة سنة 1991 - كأساس علمي لهذا المنظور، حيث تطرق الباحثان خلاله إلى العلاقة بين نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكبريت  $SO_2$  ومعدل الدخل الفردي الإجمالي، ومثلوا هذه العلاقة في منحنى أسموه منحنى كوزنتس البيئي<sup>11</sup>.

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة التلوث (انبعاث  $SO_2$ ) تزداد يتزايد نصيب الفرد من الدخل، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلى أن تصل نسبة التلوث إلى ذروتها عند متوسط الدخل الفردي المحلي  $Y^*$  وابتداء من النقطة  $Y^*$  تصبح العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي ينخفض معدل التلوث كلما ارتفع متوسط الدخل ما يدل على وجود تأثير ايجابي لهذه الزيادة في الدخل على تخفيض نسبة الانبعاث في ثاني أكسيد الكبريت.



Source :Giles atkinson and others , (2007), *handbook of sustainable development* , op.cit, p 414.

يرفع المعارضون لتحرير التجارة الدولية العديد من التساؤلات حول هذا المنظور خاصة فيما يتعلق بالفرضيات التي يقوم عليها، فهم يرون أنه ليس بالضرورة أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى زيادة في الناتج العالمي، وحتى وإن كان ذلك صحيحاً فإن فرضية وجود نظام تجاري منصف وآمن وغير تمييزي فرضية غير صحيحة في الواقع، وفي هذا الإطار بينت دراسة استشرافية قامت بها أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1994 أن ما بين 71%-95% من الأرباح محملة من تحرير التجارة الدولية لسنة 2005 ستعود لفائدة الدول المتقدمة التي تمثل 13% من سكان العالم، في حين يحصل 87% من السكان على النسبة المتبقية أي ما يتراوح ما بين 5%-29%، أي غياب العدالة في توزيع الأرباح الناتجة عن تحرير التجارة الدولية بين الدول المساهمة ما يجعل من فرضية وجود نظام تجاري عادل ومنصف نظرية خاطئة.<sup>12</sup>

### المقاربة المنتقدة المنظور البيئي:

يستمد هذا المنظور فلسفته من مبادئ الاقتصاد البيئي الذي يعتبر المجال الاقتصادي جزء لا يمكن فصله عن المجال الحيوي، مجال يتميز بالدرجة الأولى بمحدوديته وقابليته للنضوب، ما يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي لأي نشاط اقتصادي، حيث يرى أصحاب هذا المنظور أن الوضع الحالي للنشاط الاقتصادي - والعولمة بشكل خاص- يشكل تهديدا لاستمرارية الحياة على كوكب الأرض، ويؤثر سلباً على قدرة الطبيعة من خلال الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية غير المتجددة بحجة تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل سعي الحكومات لحماية صناعاتها والحفاظ على قدراتها التنافسية من خلال استخدام التقنيات الصديقة للبيئة والمكلفة مادياً، وسعي الشركات متعددة الجنسيات لجني الأرباح دون تحمل التكاليف البيئية، فهم يعتبرون التجارة الدولية أكثر الأنشطة المهددة للبيئة.

يدافع أصحاب هذا المنظور عن رأيهم بمقولة السباق نحو الأسفل Race to the bottom ويوضحون من خلالها كيف يهدد تحرير التجارة البيئية، حيث أنه إذا كانت للشركات حرية العمل في أي مكان دون التقيد بالمعايير البيئية، فإن الدول الفقيرة سوف تلغى القيود البيئية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وفرص العمل



والثروة التي تتيحها، ما يعتبر سببا رئيسيا في غازات الاحتباس الحراري وتلوث البيئة بغازات ثاني أكسيد الكربون.<sup>13</sup>

وثمة من يرى أن سياسات تحرير التجارة الدولية تقيّد حرية واضعي المعايير البيئية لأن الدول لا يمكنها وضع قوانين بيئية أو قوانين لحماية الصحة العامة لأنحاء قد تتسبب في خسائر الشركات، وأنحاء إذا فعلت ذلك فعليها تعويض الشركات عن خسائرها لكونها ستنتقل بمشروعاتها إلى دول أخرى ، لا تضع قيودا بيئية أو عمالية على نشاطها.

كما يربط المنتقدون لتحرير التجارة الدولية بين تدهور البيئة وتزايد تحرير التجارة الدولية، فحسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة 1998 تزايد حجم التجارة العالمية سنة 1997 بحوالي 14 ضعف حجمها سنة 1950 بمعدل متوسط 6% سنويا كنتيجة لعملية تحرير التجارة الدولية، في المقابل عرف التنوع البيولوجي في نفس الفترة تدهورا كبيرا، وتفاقت المشاكل البيئية وارتفعت نسبتها، حيث أن حوالي 30% من الثروات الطبيعية تم اهتلاكها تماما في الفترة الممتدة بين 1970-1995، كما ظهرت العديد من المشاكل البيئية كالاختباس الحراري والتصحر وإزالة الغابات وانقراض العديد من الأصناف الحيوانية والنباتية، ويرجعون السبب الرئيسي في ذلك للنشاط البشري غير مستدام.

### المحور الثالث: الانعكاسات المرتبطة بالتحرير التجاري الدولي على البيئة في الدول النامية:

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت آثار التجارة الدولية على البيئة عقب التوسع السريع والهائل للتجارة الدولية ، والتي عززتها اتفاقية التجارة الحرة وخفض تكاليف النقل. وقد تضاعف حجم التجارة العالمية سبعة وعشرين مرة في الفترة ما بين 1950 و 2006 ، بينما لم يتضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي "سوى" ثمانية مرات <sup>[1]</sup>. وبالتالي ارتفعت نسبة التجارة الدولية في إجمالي الناتج المحلي من 5,5% إلى 20,5%. أصبحت تلك الآثار محل بحث متجدد بدءاً من عام 1990 ، عقب الاعتراضات التي أبدتها المتخصصون في علوم البيئة على إبراماتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، الناقتا (NAFTA).

غير أن المقارنة بين وضع التجارة الحرة "مع" التجارة الدولية والوضع الافتراضي "دونها" ليست واضحة. فإذا اتفق الاقتصاديون بصفة عامة على الطابع النفعي للتجارة الحرة، الذي يزيد من حجم التجارة الدولية، وبالتالي من حجم إنتاج الثروات، فإن صافي آثار التجارة الدولية على البيئة يظل غير محدد بشكل واضح. إلى جانب الآثار السلبية، كالتلوث المباشر الناتج عن وسائل المواصلات ، وتزايد المنتجات الملوثة والتي تولد عناصر تؤدي إلى استغلال الطبيعة ، ومشاكل التقنين الدولي للملوثات، هناك بعض الآثار الإيجابية مثل نقل التكنولوجيا النظيفة أو التوزيع الأفضل للموارد الطبيعية (وبالتالي الحفاظ عليها).

وقد شهد العالم أكبر حركة احتجاج بيئية ضد تحرير التجارة الدولية في مدينة سياتل الأميركية بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر 1999، حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضده في سياتل وجود تحالف دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقاوم توجهات العولمة وتحرير التجارة الدولية وتحذر من أخطارها على البيئة بالأخص، وكان المطلب البيئي الأول للمتظاهرين في سياتل هو أن

تخضع أنظمة المنظمة العالمية للتجارة للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود والقوانين البيئية في العالم، لا أن تكون أنظمة التجارة سائدة ولها القدرة على تغيير بنود الاتفاقيات البيئية كما تطالب المنظمة بدعم من الولايات المتحدة وكندا.

وقبل بداية مؤتمر سياتل بشهر أصدرت المنظمة العالمية للتجارة تقريراً خاصاً بالعلاقة بين التجارة والبيئة أوضحت فيه وجهة نظرها حول المعضلة البيئية، حيث أشار التقرير إلى أن الحواجز التجارية لا تساهم في حماية البيئة وأن المشاكل البيئية يجب أن تتم معالجتها عند مصدرها، ويمضي التقرير إلى القول بأن المشاكل البيئية تتجم عن وسائل الإنتاج الملوثة والتخلص من الفضلات وبعض أنماط الاستهلاك غير البيئي، وترفض المنظمة أن يشار إلى قوانينها بأنها ستضعف الرقابة البيئية الدولية في انتقال المواد الملوثة أو المنتجات المضرة بالبيئة في أنحاء العالم، وبالتالي لا بد من معرفة قنوت هذا التأثير وهي كالتالي<sup>14</sup>:

**الآثار المترتبة على تحرير تدفق السلع :** عني الاقتصاديون مؤخراً بالعلاقات بين التجارة الدولية والبيئة، حيث إن أثر التجارة على حجم الثروات ظل الهدف الرئيس لنظريات التجارة الدولي. على الرغم من أن بعض الجماعات استغلت نظرية حماية البيئة، سواء لانتقاد التجارة الحرة أو لتبرير مبدأ حماية الصناعة، إلا أنه تم إجراء بعض الدراسات.

وعلى سبيل المثال، في عام 1993، نشر جين جروسمان والان كروجر<sup>21</sup> دراسة حول نتائج تحرير التجارة في أمريكا الشمالية في إطار اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المستقبلية (النافتا)، والتي تنص على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك في 1994. وقد أوضحنا في هذه الدراسة ثلاثة آثار أساسية لتحرير التبادل الاقتصادي:

- أثر يعرف باسم "أثر التكوين" : بموجبه تخصص الدول في المنتجات التي تمتلك بها ميزة نسبية، مما يؤدي ليس إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية (العمل ورأس المال) فحسب، بل أيضاً للموارد الطبيعية، وفقاً لنظرية التجارة الدولية. ويكون أثر التكوين الناجم عن تحرير التبادل لصالح البيئة، وفقاً لما ذكره أصحاب هذه النظرية.
- أثر آخر يُطلق عليه أثر "الحجم" : وفقاً لنظرية التجارة الدولية، تتيح اتفاقية التجارة الحرة تزايد مطلق في الإنتاج (وهو ما يشكل بالنسبة لأنصار هذه الاتفاقية فائدتها الكلية). غير أنه على الصعيد البيئي، تؤدي زيادة الإنتاج بناء على تخصص كل دولة في الإنتاج الذي يرى أداءه فيه الأفضل، إلى تداعيات سلبية على البيئة.
- بيد أن أثر الحجم يقابله أثر "تقني" : حيث إن التجارة الحرة تتيح تعميم التقنيات الأكثر تقدماً والتي تكون عادةً مسببة للتلوث بشكل أقل للبيئة على الصعيد العالمي. كما أن ارتفاع الإيرادات الناجم عن زيادة الإنتاج يترتب عليه توعية السكان بأهمية المحافظة على البيئة.

**أثار النمو المتعلق بالتجارة الحرة :** للنمو الاقتصادي الناتج عن التجارة الحرة أثاران متناقضان . ويرى قله من مناهضي العولمة أن أثره السلبي يفوق أثره الإيجابي ، فيقترحون « تراجع تنموي قابل للدعم » . مع ذلك ، يرى بعض الاقتصاديين أن زيادة الإنتاج تسمح بالآتي :

تحقيق الثراء للمواطنين والشركات التي يزداد اهتمامها بالبيئة التي تعد، وفقاً لمنظورهم، ثروة عليا [3] . ففي الواقع، نجد أن تنظيم استغلال البيئة أكثر إلزاماً في البلاد التي تتمتع بالديمقراطية؛ استخلاص فائض عائد يسمح بتخصيصه لحماية البيئة؛ اكتشاف تقنيات جديدة تتيح الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ؛ مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع التلوث بل وتقليله ؛



منحنى كوزنتس البيئي: يمكن توضيح هذه الظاهرة المثيرة للجدل والملموسة في الدول الغنية ومؤخراً في بعض البلدان النامية مثل الصين، بمنحنى U المقلوب (أي بوضع التلوث المحلي في محور الصادات ومتوسط العائد للفرد في محور السينات )

و بناء على هذه الافتراضات يقول بعض علماء الاقتصاد مثل جروسمان وكروجر [4] وكذلك بعض رجال السياسة أن، النمو يضر بالبيئة إلى أن يتم التوصل إلى مستوى معين للدخل للفرد وعندها تصبح الآثار الإيجابية على البيئة هي السائدة . يُلخص منحنى كوزنتس البيئي هذا التطور . فعلى سبيل المثال نجد أن التلوث الناتج عن عوادم السيارات بشكل عام أقل في المدن الكبرى للدول الغنية عنه في دول العالم الثالث.

على الرغم من ذلك كانت هذه الرؤية محل نقد على المستوى النظري حيث أن هذا المنحنى لا يوضح إلا ما حدث من تطور في الماضي وكما أن جميع هذه التطورات حدثت على المستوى المحلي ، وأما المشكلات المستقبلية ، لاسيما مشكلة الاحتباس الحراري ، فقد أضحت من بين المشاكل السائدة . و إذا كان التلوث في وسط المدن قد انخفض بشكل ملحوظ وكذلك أنواعاً أخرى من الملوثات الثقيلة في الدول المتقدمة ، فإن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لتلك الدول لم تنخفض قط بل هي في تزايد مستمر . . (ملحوظة : هناك بعض الأنواع من الملوثات قد تم نقلها لدول العالم الثالث مثل بعض الصناعات شديدة التلوث)

إلا أن الدراسات التي أجريت في المكسيك والتي نشرها كيفن جالغير [5] قد أبطلت هذه النظرية أيضاً : حيث يقدر الحد الأدنى للدخل الذي يميل التلوث بعده إلى الانخفاض بحوالي 5,000 دولار ؛ وقد وصلت المكسيك بالفعل إلى هذا الحد الأدنى في عام 1985. بيد أنه وفقاً لما قرره المعهد القومي للدراسات الإحصائية في المكسيك ، فإن تحرير التجارة في عام 1990 صاحبه زيادة طفيفة في متوسط الدخل بينما ما حدث من تدهور بيئي ارتفع بشكل

مفاجئ، وهكذا ففي عام 1999، كانت زيادة الدخل تمثل 14 مليار دولار، بينما التدهور بـ 47 مليار دولار وبالتالي، يبدو أن النمو الناتج عن التجارة الحرة لا يتيح وحده لا تخفيف ولا خفض نسبة التلوث .

**الإغراق البيئي:** منذ حوالي ثلاثين عاماً، طبقت الدول المتقدمة تشريعات بيئية مُلزمة في مواجهة الشركات إلا إنه فاعلية مثل تلك الإجراءات ربما يمكن تقليلها بواسطة العولمة الاقتصادية. فإن رغبت أى شركة أن تنتج مواد ملوثة للبيئة كيفما تشاء فيكفى أن تنقل نشاطها إلى البلاد التي تطبق معايير بيئية أقل تشدداً حيث أن هذا الخطر ينتج ليس عن تحرير التدفق التجاري فحسب، بل بتحرير تدفق رأس المال. فالمشكلة إذا تكمن في معرفة ما إذا كانت الشركات تستفيد من التجارة الحرة حتى تنتقل إلى البلاد التي تطبق تشريعات أقل صرامة، مما يتيح لهم فرصة إنتاج أكثر للمواد الملوثة للبيئة مما لو كانوا في بلد المنشأ التي تمتلك لوائح تفرص عليهم كشركات اتباع طرق إنتاج أقل تنافسية ولكنها أكثر احتراماً للبيئة.

**آثار الحواجز التجارية على البيئة:** سعى بعض الخبراء الاقتصاديين لإثبات أن الحواجز التجارية العالمية قد تسبب ضرراً على البيئة . وبالتالي، فإذا كانت للتجارة الحرة آثار سلبية على البيئة، فتقييد التجارة له كذلك آثار ضارة. وهذا ما كان قد أكده، عام 1992 ، تقرير أصدرته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بعنوان "التجارة والبيئة" .

ووفقاً لما ذكره روبرت فينسترا، فإن القيود المفروضة على تصدير السيارات اليابانية للولايات المتحدة تعد مثلاً حياً للتأثير السلبي لاجراءات حماية الصناعة على البيئة.

ومن أجل التصدي لهذه القيود ، قام اليابانيون بتعديل هيكل صادراتهم من السيارات عن طريق تحسين جودتها : بمعنى أنها أعطت الأولوية لتصدير السيارات الفاخرة وعالية الثمن، والتي تستخدم كميات كبيرة من الوقود، حتى أماكن انتظار السيارات الأمريكية أصبحت أكثر ضرراً على البيئة .

وقد استخلص جاجديش باجواتي مما سبق ذكره ما يلي : "قد ينتج عن تقييد التجارة أضراراً بالبيئة : انخفاض مبيعات السيارات الأقل تلويثاً للبيئة، في مقابل ارتفاع مبيعات السيارات الأكثر استهلاكاً للوقود.

كما قام الخبير الاقتصادي كم اندرسون بتحليل السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، واستنتج من هذا التحليل، أن تحرير التبادل التجاري يؤدي لانتقال المنتجات في اتجاه البلاد النامية الأقل استخداماً للمبيدات الحشرية. وهنا أيضاً تظهر عراقيل العولمة التي تعتبر، بالنسبة للبعض، ضارة بالبيئة.

وهناك، دون شك، نماذج أخرى ساهمت التجارة الحرة في ظهور العديد من المشاكل البيئية بها. فالتنمية الاقتصادية في حد ذاتها تسبب مشاكل بيئية، مما يجعل هناك تناقضاً بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية البيئة. وقد تم إضفاء طابعاً رسمياً على هذا التعارض بواسطة وثيقة "مبدأ المسؤولية المشتركة المتفاوتة" الذي طبقته الأمم المتحدة منذ انعقاد مؤتمر ري ودي جانيرو عام 1992.

وقد اتخذ الخبير الاقتصادي جاجديش باجواتي مثلاً على الجدل الدائر حول زراعة الجمبري في جنوب شرق آسيا، نموذجاً على أثر تحرير التجارة، وما له من عواقب وخيمة على المناطق التي تطبق فيها هذه الزراعات. وأوضح هذا الأثر قائلاً : " العديد من المنظمات غير الحكومية أثارت جدلاً للتنديد بهذه التجارة والمطالبة

بتقييدها . إلا أن هذا ربما يؤدي إلى أن " نخسر الغالي والنفيس"، لأن التجارة أداة قوية لرفع معدل الرخاء الذي ينعكس أثره على المجتمع بأسره .

**تأثيرات الحجم:** فمع زيادة تحرير التجارة الدولية يزداد النمو الاقتصادي فيزيد حجم النشاط الاقتصادي، ومع زيادة حجم النشاط الاقتصادي يزداد بالضرورة استخدام الموارد وتلوث البيئة، إلا إذا خفضت فعالية استخدام هذه الموارد وغيى هيكل الاقتصاد.

**تأثيرات الدخل:** تؤثر زيادة الدخل المتأتية من التجارة والنمو الاقتصادي الناتج عن تحرير التجارة الدولية على البيئة بطرق مختلفة، فالدخول المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التجارة تزيد الرغبة في الإنفاق العام والخاص على تحسين البيئة والعكس بالعكس.

**التأثيرات الهيكلية ومكونات الإنتاج:** ينتج عن العولمة عموما وتحرير التجارة الدولية خصوصا تغيير في الهياكل الصناعية بما يتفق مع الميزة التنافسية الدولية، وقد يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تغييرات هيكلية تزيد من السياسات البيئية غير المستدامة.

**تأثيرات الإنتاج والتكنولوجيا:** يسهل تحرير التجارة الدولية نقل المنتجات والتكنولوجيا عبر الحدود، وتعتمد الآثار البيئية لهذا الانتقال على نوعية المنتجات والتكنولوجيا التي يتم نقلها، وتحدد علاقات البيئة بالتكنولوجيا بعوامل عدة ترتبط بجوانب العرض والطلب.

**التأثيرات التنظيمية:** تتبع التأثيرات التنظيمية لتحرير التجارة الدولية على البيئة من تحسن السياسات والمعايير البيئية وتحسين آليات التنفيذ ، حيث تعمل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف على تشجيع استخدام المعايير البيئية وتسمح بحماية بيئية عالية، إلا أن ثمة تخوف من أن يؤدي تضمين الاعتبارات البيئية في الاتفاقيات التجارية إلى عرقلة حركة التجارة والنمو في الدول النامية .

مما سبق يمكن القول أن العلاقة ما بين مفاهيم التجارة والبيئة متداخلة مع بعضها البعض وأن تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة هو تأثير مختلط، ومن أجل اتخاذ مواقف معينة لا بد من النظر دائما إلى أولويات وخيارات الجهات المعنية وخصائصها الاقتصادية والبيئية وأهدافها الإستراتيجية.

**استنزاف الموارد الطبيعية:** سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفات الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا، وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية، ومن المعروف أن هناك تعريفات جمركية عالية حاليا على منتجات الأخشاب بهدف السيطرة على تجارتها وتصعيب مهمة منتجها في التسويق، إلا أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة سوف تسهم في إلغاء الحميات الجمركية وتسهيل انتقال هذه المنتجات وبالتالي زيادة عمليات التحطيب وقطع أشجار الغابات.

كما أن تحرير التجارة سيؤدي أيضا إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة ، كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة، وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيرا سلبيا كبيرا سوف يقع ، ويجادل البيئيون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة، لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق ة لهذا النمو الاقتصادي الرقمي.

**ملاذات التلوث الدولية:** من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة ، إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك، ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستقل التلوث إليها، وهو ما يسمى في اقتصاد العولمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئية صارمة.

**المنتجات المعدلة وراثيا:** سيؤدي الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا في العالم إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات ، من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذيا للمستهلك، كما أنه لن يسمح للدول المستوردة برفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثيا قبل فحصها والتأكد من صلاحيتها، وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي الدولي، فتزايد الاتجار بالمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا سيؤدي إلى تركيز الثروة واحتكار إنتاج هذه المنتجات بالدول المسيطرة حاليا على هذا القطاع - وهي الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين- التي تشكل % 98 من إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا، ولا شك أن ذلك الاحتكار للتكنولوجيا سيضعف من الأمن الغذائي لمعظم الدول النامية.

## **المحور الرابع: تقييم مدى إمكانية الجزائر إدارة عملية التحرير التجاري بطريقة تدعم الاستدامة البيئية.**

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية .

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن التحرير التجاري المستدام ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية، والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت

إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي من باب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية

يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

#### جدول رقم (1): ما حققته الجزائر في إطار التنمية المستدامة

هزيلة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	جيدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ التعاون و التجارة الدوليان</li> <li>■ الحفاظ على التنوع البيولوجي</li> <li>■ المزارعون</li> <li>■ الترتيبات المؤسسية الدولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في التحرير التجاري</li> <li>■ حماية الجو</li> <li>■ الحفاظ على التنوع البيولوجي</li> <li>■ الموارد المائية</li> <li>■ المواد الكيماوية السامة</li> <li>■ المزارعون</li> <li>■ الموارد و الآليات المالية</li> <li>■ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات</li> <li>■ العلم في خدمة التنمية المستدامة</li> <li>■ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات</li> <li>■ الصكوك القانونية الدولية</li> <li>■ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ محاربة الفقر</li> <li>■ تغيير أنماط الاستهلاك</li> <li>■ مستوطنات بشرية</li> <li>■ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية</li> <li>■ محاربة إزالة الغابات</li> <li>■ محاربة التصحر والجفاف</li> <li>■ الاستغلال المستدام للجبال</li> <li>■ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.</li> <li>■ البيوتكنولوجيا</li> <li>■ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها</li> <li>■ نفايات خطرة</li> <li>■ التربية والتوعية العامة والتدريب</li> </ul>

#### المصدر: من إعداد الباحثين

وعليه سوف يتم في هذا المحور الأخير من الدراسة لغرض تناول تأثير تلك الممارسات الذكية والخفية للمتطلبات البيئية، من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي اتجاه وارداتها من السلع الجزائرية، ومدى تأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن هذه المتطلبات تعد أحد الوافدين الجدد إلى منظومة التجارة العالمية، خاصة مع ما تشهده السوق العالمية عموما والأوروبية على وجه الخصوص من تطورات كثيرة ومتلاحقة في هذا الجانب.<sup>15</sup>

## الشراكة الأوروبية الجزائرية في حقل التجارة الدولية : لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في

تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي انعقد سنة 1995، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر، العمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية... إلخ وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية فقد شاركت في مؤتمر برشلونة كملاحظ لكن بدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن أنظمت إليها تونس و المغرب و العديد من الدول العربية المتوسطة.

## اتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ( 1976-04-26 ): تحتل الجزائر مركزا خصوصيا

إزاء المجموعة الأوروبية منذ بداية التسعينات، حيث أنه في بداية ظهور الجماعة الأوروبية كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضو ة وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع ا لمجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى إتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة، وتجسدت المفاوضات بالوصول إلى اتفاق تعاون ثنائي في 26 أبريل 1976.

## مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق

الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الإتفاق، حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا وبالإنقطاع أحيانا أخرى، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرا نها مثل المغرب، تونس، اللتان توصلتا إلى إتفاق معه ، ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الإعتبار خصوصيات الإقتصاد الجزائري وبنية تجارها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميذا الذي تم إقراره خلال تلك الفترة و المقدرب 250 مليون وحدة أوروبية ، و بعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضون 14 لقاء برشلونة سنة 1995 عدداً من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الإقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، و بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم - 12 2001 - 19، بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل بعد مرور 4 سنوات على بدء المفاوضات ، ليتجسد هذا الاتفاق ويدخل حيز التنفيذ رسميا في سبتمبر 2005<sup>16</sup> .

## الاشتراطات والمعايير البيئية الأوروبية الخفية وتأثيرها على الصادرات الجزائرية : منذ دخول

اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة ما بين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ما قورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائية التجارية الجديدة ، حيث أن إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري وبطريقة ذكية ممثلة خصوصا في المعايير



والاشتراطات البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر ، وفي الجدول الموالي عرض لهيكلية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات:

### جدول رقم ( 2 ) : المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000- 2010)

القيمة بمليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55	28,75	26,20	23,33	41,27	27,94
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25	11,82	14,43	20,65	20,98	20,47
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30	16,93	11,77	2,68	20,29	7,47

#### المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex) ، مصلحة الإحصاء، 2011.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و 2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13.78 مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح اقل من 11.5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من سنة 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع % 50 ما بين سنة 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار إلى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم ابتداء من أواخر سنة 2007 وبدايات سنة 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين ه اثني سنتين وذلك بسبب إرهابات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2009 ، أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و 2010 إذ انتقلت من 5.25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2010 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية، حتى تجابه بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملته مع الجزائر على بعض الممارسات الاقتصادية الخفية والذكية تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله على غرار التعتن في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات.

## خاتمة- نتائج و توصيات-

مع بروز العولمة كسمة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي وضعت أسسه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحى تحرير التجارة الدولية ضرورة وواقعا مفروضا على جميع الدول - باختلاف توجهاتها ومدى تطورهما- باعتبارها محركا أساسيا لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، وقد تجسد تحرير التجارة الدولية من خلال النظام التجاري متعدد الأطراف ممثلا بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة كبدل لها منذ عام 1995 وكمؤسسة تمثل رسميا النظام التجاري الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجسد من خلال النظام التجاري الإقليمي والذي عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وأصبح محركا أساسيا لعملية تحرير التجارة الدولية إلى جانب المنظمة العالمية للتجارة.

بالرغم من اعتبار تحرير التجارة الدولية محركا أساسيا للتنمية، إلا أن تطور مفهوم التنمية وخروجها من إطارها الاقتصادي البحت لتصبح تنمية مستدامة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرض تحديات جديدة أمام عملية تحرير التجارة خاصة ما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار لعنصر البيئة، ما أثار الجدل حول مدى توافق التنمية المستدامة وتحرير التجارة الدولية.

لا يمكن تحميل تحرير التجارة الدولية مسؤولية كل المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لا شك في أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعمق من هذه المشاكل.

وما يمكن طرحه في هذا السياق هو ضرورة إدارة عملية تحرير التجارة الدولية على نحو يجعلها تعمل من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، أي الحديث عن أسس تجارة دولية مستدامة يتم من خلالها تقاسم المكاسب المتحققة بين الدول على نحو يحسن من مستوى معيشة الأفراد ويحافظ على الموارد التي ستتولى زمام إدارتها الأجيال القادمة، فالصراع والصدام بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة ليس حتميا، كما أن الدعوة إلى تعايشهما هي دعوة ضرورية وواقعية.

وعلى الجزائر العمل الجاد على اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تخفيف الضغوطات والاشتراطات البيئية من جهة هيكل صادراتها ، والعمل على وضع استراتيجيات لمواجهة العلاقات التجارية غير المتكافئة مع الاتحاد الأوروبي خاصة من جهة وارداتها.

- <sup>1</sup> خالد الهادي، (1986) ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة ، الجزائر، ص 34.
- <sup>2</sup> قدي عبد المجيد، (1995)، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988 – 1995 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، ص 259.
- <sup>3</sup> زغيب شهرزاد و عيسوي ليلي، (2003) ، أفاق انضمام الجزائر إلى OMC ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 04 ، جامعة بسكرة ، ص 83-85.
- <sup>4</sup> حشماوي محمد، (1993) ، التجارة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، ص 171.
- <sup>5</sup> نوري منير ولجلط إبراهيم ، (2010) ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات ، جامعة الشلف ، ص 05.
- <sup>6</sup> Benabdellah, Y., (1992), *la reforme économique en Algérie*, income Maghreb , machrek, p 22.
- <sup>7</sup> المرسومين التنفيذي رقم 10-90 و 16-90 سنة 1990.
- <sup>8</sup> راتول محمد ، (2001) ، تحولات الاقتصاد الجزائري ، بحوث اقتصادية عربية ، مجلة علمية ، العدد 23 ، ص 49.
- <sup>9</sup> Benissad, H, (1994), *ajustement structurel et expérience, Algérie* , alain edition , p 64.
- <sup>10</sup> Giles Atkinson and others , (2007), *handbook of sustainable development* , edward elgar publishing , uk , p 414.
- <sup>11</sup> Michel Damian , Jean-Christophe Graz, (2005), *développement durable et commerce international* , [http : //web2.upmf-grenoble.fr](http://web2.upmf-grenoble.fr) 13/07/2009, p 1-2.
- <sup>12</sup> Ibid, p 2.
- <sup>13</sup> الخواجة علا محمد ، (2006) ، العولمة والتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية المعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، تحرير مصطفى طلبة ، الأكاديمية العربية للعلوم ، بيروت ، ط 1 ، ص 423.
- <sup>14</sup> باتر محمد علي وردم، 2001، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن ، [http// defense- arab.com](http://defense-arab.com)، تم الاطلاع عليه 2011/04/13.
- <sup>15</sup> Pearson, Charles, (2000)“*Economics and the Global Environment*”, Cambridge, UK: Cambridge University Press, , P296.
- <sup>16</sup> مقال منشور بعنوان: الجزائر والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني: <http://www.palmoon.net/7/topic-3802-3.html> : يوم شوهد 15/04/2013.
- <sup>17</sup> الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex) ، (2011) ، مصلحة الإحصاء،

